

نَقُولُ: لِيَحْيَى الْحَجُورِيُّ
الْمُرْجِيُّ، حَتَّى لَوْ تُفْهِمَ عَابِدُ
الْقُبُورِ، وَتُبَيِّنَ لَهُ مَا عِنْدَهُ مِنَ
الشَّرْكِ، لَتَوَلَّى وَهُوَ مُعْرِضٌ، فَمَا
فَائِدَةُ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ مَرَّةً ثَانِيَةً،
وَهُوَ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ مِنْ
الرَّسُولِ ﷺ، وَأَعْرَضَ عَنْهَا وَتَوَلَّى،
فَلِمَاذَا تَقُومُ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَرَّةً ثَانِيَةً:
﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص:٦]

فَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ﴾؛ بَعْدَ
أَنْ يَعْلَمَ أَنْ لَا خَيْرَ فِيهِمْ، مَا نَفَعَهُمْ بَعْدَ أَنْ نَفَذَ عِلْمُهُ
بِأَنَّهُمْ لَا يَنْتَفِعُونَ بِهِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١١
ص ١٠١)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٥
ص ١٦٧٩) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ، وَأَصْبَغَ، كِلَاهُمَا:
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدُّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ٧ ص ٨١).

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١١)

ص ١٠٣): (فَتَأْوِيلُ الْآيَةِ إِذَنْ: وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِي هَؤُلَاءِ

الْقَائِلِينَ؛ خَيْرًا: لَا سَمْعَهُمْ مَوَاعِظَ الْقُرْآنِ وَعِبْرَهُ؛ حَتَّى

يَعْقِلُوا عَنِ اللَّهِ حُجَجَهُ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ: لَا خَيْرَ

فِيهِمْ، وَأَنَّهُمْ مِمَّنْ كُتِبَ لَهُمُ الشَّقَاءُ، فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ،

وَلَوْ أَفْهَمَهُمْ ذَلِكَ حَتَّى يَعْلَمُوا وَيَفْهَمُوا لَتَوَلَّوْا عَنِ اللَّهِ

تَعَالَى، وَعَنْ رَسُولِهِ ﷺ، وَهُمْ مُعْرِضُونَ عَنِ الْإِيمَانِ

بِمَا دَلَّاهُمْ عَلَى حَقِيقَتِهِ مَوَاعِظُ اللَّهِ، وَعِبْرُهُ، وَحُجَجُهُ،

مُعَانِدُونَ لِلْحَقِّ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ). اهـ

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ

دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٣٠].



يَحْيَى الْحَجُورِيَّ، لَمْ يُفَرِّقْ
بَيْنَ قِيَامِ الْحُجَّةِ، وَفَهْمِ الْحُجَّةِ،
فَقِيَامُ الْحُجَّةِ نَوْعٌ، وَفَهْمُهَا نَوْعٌ آخَرُ،
فَمَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ انْتَهَى
أَمْرُهُ، سَوَاءٌ فَهِمَهَا، أَوْ لَمْ يَفْهَمْهَا،
لِأَنَّهُ يَعْقِلُ مَاذَا يُرِيدُ مِنْهُ الْقُرْآنُ،
وَيَعْرِفُ لِمَاذَا الرَّسُولُ ﷺ بُعِثَ، أَنْ
يُسَلِّمَ، وَيَتْرَكَ الشِّرْكَ، وَيُوسِّعَهُ أَنْ
يَتَعَلَّمَ التَّوْحِيدَ الْخَالِصَ

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ

فِي «الرِّسَائِلِ الشَّخْصِيَّةِ» (ج ٧ ص ٢٤٤): (وَأَمَّا

أُصُولُ الدِّينِ الَّتِي أَوْضَحَهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَأَحْكَمَهَا
فِي كِتَابِهِ؛ فَإِنَّ حُجَّةَ اللَّهِ تَعَالَى هِيَ الْقُرْآنُ، فَمَنْ
بَلَغَهُ الْقُرْآنُ، فَقَدْ بَلَغَتْهُ الْحُجَّةُ.

* وَلَكِنَّ أَصْلَ الْإِشْكَالِ؛ أَنَّكُمْ لَمْ تُفَرِّقُوا: بَيْنَ

قِيَامِ الْحُجَّةِ، وَفَهْمِ الْحُجَّةِ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْكُفَّارِ،
وَالْمُنَافِقِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لَمْ يَفْهَمُوا: حُجَّةَ اللَّهِ

تَعَالَى عَلَيْهِمْ، مَعَ قِيَامِهَا عَلَيْهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:

﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ

إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الْفُرْقَانُ: ٤٤].

* وَقِيَامُ الْحُجَّةِ: نَوْعٌ، وَبُلُوغُهَا نَوْعٌ، فَإِنْ أَشْكَلَ

عَلَيْكُمْ ذَلِكَ، فَانْظُرُوا قَوْلَهُ ﷺ: «أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ

فَاقْتُلُوهُمْ»^(١)، وَقَوْلَهُ ﷺ: «شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ»^(٢)،

مَعَ كَوْنِهِمْ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَيَحْقِرُ الْإِنْسَانُ عَمَلَ

الصَّحَابَةِ مَعَهُمْ، وَمَعَ إِجْمَاعِ النَّاسِ، أَنَّ الَّذِي أَخْرَجَهُمْ

مِنَ الدِّينِ، هُوَ التَّشْدِيدُ، وَالْغُلُوُّ، وَالْاجْتِهَادُ، وَهُمْ يَظُنُّونَ

أَنَّهُمْ يُطِيعُونَ اللَّهَ تَعَالَى، وَقَدْ بَلَغَتْهُمْ الْحُجَّةُ، وَلَكِنْ لَمْ

يَفْهَمُوهَا - يَعْنِي: عَلَى التَّفْصِيلِ -). اهـ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٢ ص ٢٩٥)؛ فِي كِتَابِ: «اسْتِثْبَاتِ

الْمُرْتَدِّينَ»، فِي بَابِ: «قَتْلُ الْخَوَارِجِ» (٦٩٣٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٦٦)

مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ.

(٢) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٠٠)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٦)، وَأَحْمَدُ

فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٢٥٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ ﷺ.

نَقُولُ: لِيَحْيَى الْحَجُورِيُّ الْمُرْجِيُّ

فَكَانَتِ الْحُجَّةُ ثَابِتَةً لِلَّهِ تَعَالَى، عَلَيْهِمْ؛ بِإِنْذَارٍ مَنْ تَقَدَّمَ

مِنَ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْا رَسُولًا. ^(١)

* وَهَذَا إِذَا كَانَ فِي زَمَنِ: «الْجَاهِلِيَّةِ الْكُبْرَى»، فِي

وَقْتٍ، قَلَّةِ الْعِلْمِ، وَانْطِمَاسِ آثَارِ الرِّسَالَةِ، فَكَيْفَ بَعْدَ بَعْثَةِ

الرَّسُولِ ﷺ، فِي وَقْتِ انْتِشَارِ النُّورِ، وَظُهُورِ الْعِلْمِ، فَمِنْ

بَابِ أَوْلَى، أَنَّ الْجَهْلَ لَا يَكُونُ عُذْرًا، لِلْعَبْدِ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

قُلْتُ: وَلَا يُشْتَرَطُ فِي قِيَامِ الْحُجَّةِ، إِقْنَاعُ الْجَاهِلِ، فَهَذَا

لَا سُلْطَانَ، لِلْعَبْدِ عَلَيْهِ، إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

* فَاللَّهُ تَعَالَى بِيَدِهِ الْهُدَى، وَالضَّلَالُ، يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ،

وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ.

(١) وَانْظُرْ: «الْجَامِعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ١٤ ص ٨٥)، وَ«زَادَ الْمَعَادِ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٣ ص ٥٨٨).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ
أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣].

قُلْتُ: وَلَمْ يَثْبُتْ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَلَا عَنِ الصَّحَابَةِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَا السَّلَفِ، أَنَّ الْمُشْرِكِينَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، مَنْ مَاتَ؛
مِنْهُمْ: أَنَّهُ يُخْتَبَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

* وَهَذَا الْجَهْلُ بِسَبَبِ الْغَفْلَةِ، وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الدِّينِ

الصَّحِيح. ^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾

[يس: ٦]، يَعْنِي: لِتُنذِرَهُمْ؛ مِثْلُ: مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ. ^(٢)



(١) وَانْظُرْ: «الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ١٥ ص ٦).

(٢) وَانْظُرْ: «الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ» لِابْنِ عَطِيَّةَ (ج ٧ ص ٢٣٤)، وَ«الدَّرُّ الْمَشُورُ» لِلْسَّيُوطِيِّ

(ج ١٢ ص ٣٢١)، وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِمُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ (ج ٣ ص ٧٧٣)، وَ«تَفْسِيرُ

الْقُرْآنِ» لِيَحْيَى بْنِ سَلَامٍ (ج ٢ ص ٧٩٩).

قَمْعُ إِرْجَاءِ يَحْيَى الْحَجُورِيِّ،

وَبَيَانُ خَطِّهِ فِي اسْتِدْلَالِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمَهَا رَسُولًا﴾ [القصص: ٥٩]،

عَلَى إِقَامَةِ الْحُجَّةِ مَرَّةً ثَانِيَةً عَلَى

الْمُشْرِكِ، نَقُولُ: لَقَدْ بَعَثَ اللَّهُ الرَّسُولَ

، وَقَامَتِ الْحُجَّةُ عَلَى الْمُشْرِكِ

عَنِ الْإِمَامِ قَتَادَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى

يَبْعَثَ فِي أُمَّمَهَا رَسُولًا﴾ [القصص: ٥٩]؛ قَالَ: (وَأُمُّ الْقُرَى:

مَكَّةُ، وَبَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى: إِلَيْهِمْ رَسُولًا مُحَمَّدًا ﷺ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٣٠٩) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

يَحْيَى الْحَجُورِيُّ هَذَا يُسْأَلُ، وَهُوَ شَيْخٌ جَاهِلٌ!
وَالْمَفْرُوضُ أَنْ يَعْتَزَلَ التَّدْرِيسَ، وَيَجْلِسَ فِي بَيْتِهِ
لِيَتَلَقَّى الْعِلْمَ بِنَفْسِهِ، كَمَا يَتَلَقَّاهُ الْعَامِيُّ.

قَالَ الْإِمَامُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ رحمته الله: (مَا أَقْبَحَ عَلَى شَيْخٍ يُسْأَلُ لَيْسَ
عِنْدَهُ عِلْمٌ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (وَمَا شَيْءٌ أَشَدُّ عَلَى امْرِئٍ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ
مِنْ أَمْرِ دِينِهِ فَيَجْهَلُهُ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (مَاذَا أَقْبَحَ مِنْ شَيْخٍ جَاهِلٍ).^(١)

قُلْتُ: وَلَا بُدَّ مِنَ الْفَتْوَى أَنْ تُؤَسَّسَ عَلَى الْعِلْمِ، لَا عَلَى الرَّأْيِ.
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ
وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٢٦].

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٦٠)، وَالرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (ص ١٩٤)، وَابْنُ
عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٢٥٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٢ ص ١٧٧). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.
وَذَكَرَهُ السَّخَاوِيُّ فِي «الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ» (ص ٢٦٩).

* فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَتَّقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا نَتَكَلَّمَ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَاهُ فِي دِينِ اللَّهِ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَّا تَدَخَّلَ فِي عِلْمِ طَبِيبٍ، أَوْ مُهَنْدِسٍ، أَوْ نَحْوِهِمَا لَغَضِبَ عَلَيْهِ كُلُّ النَّاسِ، لِأَنَّهُ تَدَخَّلَ فِيْمَا لَا يَعْنِيهِ، فَلِمَ إِذَا لَا يَغْضَبُ النَّاسُ عَلَى مَنْ تَدَخَّلَ فِي الدِّينِ، أَوْ تَكَلَّمَ فِي الدِّينِ بِمَا لَا يَعْلَمُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ مَا يَجْعَلُ الدِّينَ لَا قِيَمَةَ لَهُ فِي قُلُوبِ النَّاسِ.

قُلْتُ: فَالْمُتَطَوَّلُ عَلَى الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ الضَّعِيفِ فِيهِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّرَ فِي أَيِّ شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ، وَإِلَّا كَانَ مَا يُفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْقَوْلِ الْمُفِيدِ» (ج ١ ص ١٢٧): (فَالْجَاهِلُ لَا يَصْلِحُ لِلدَّعْوَةِ، وَلَيْسَ مَحْمُودًا، وَلَيْسَتْ طَرِيقَتُهُ طَرِيقَةَ الرَّسُولِ ﷺ، لِأَنَّ الْجَاهِلَ يُفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ). اهـ



نقول: ليحيى الحجوري، إن الله تعالى
كَفَرَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ عِنْدَمَا أَشْرَكُوا،
وليس لهم كتاب، ولم يبعث لهم أي
رسول، لأن قامت عليهم الحجة، بالرسول
عليهم السلام، الذين من قبلهم. فكيف
يعذر الله تعالى من وقع في الشرك من
هذه الأمة، وعندها كتاب، وأرسل إليها
الرسول صلى الله عليه وسلم، برسالة
الإسلام: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ آلِ الشَّيْخِ

رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتَاوَى الْأَيِّمَةِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ٣ ص ٢٢٦): (وَلَا

رَيْبَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى، لَمْ يَعْذُرْ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ، الَّذِينَ لَا كِتَابَ

لَهُمْ، بِهَذَا: «الشِّرْكَ الْأَكْبَرِ»، فَكَيْفَ يَعْذُرُ أُمَّةً، كِتَابُ اللَّهِ

تَعَالَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، يَقْرَءُونَهُ، وَهُوَ حُجَّةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى

عِبَادِهِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ سَحْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي

«فَتَاوَى الْأَيِّمَةِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ٣ ص ٢٣١): (إِنَّ الشِّرْكَ

الْأَكْبَرَ: مِنْ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، صَرَفُهَا، لِمَنْ أَشْرَكُوا بِهِ،

مَعَ اللَّهِ تَعَالَى، مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْأَوْلِيَاءِ، وَالصَّالِحِينَ، فَإِنَّ

هَذَا: لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ فِي الْجَهْلِ بِهِ، بَلْ مَعْرِفَتُهُ، وَالْإِيمَانُ بِهِ مِنْ

ضُرُورِيَّاتِ الْإِسْلَامِ). اهـ

